

أهمية إعداد وتحليل المعلومات حول التدفقات النقدية في مجتمع الأعمال -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-

د. سفير محمد

جامعة البويرة

ملخص:

لقد أعطت معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة للقوائم المالية، بحيث خصص المعيار IAS1 لعرض القوائم المالية، وتناول المعيار IAS7 جدول تدفقات الخزينة، ويهدف IAS7 إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للشركة، وذلك لمساعدة مستعملي القوائم المالية بمعلومات لتقييم الوضع النقدي من حيث توفر السيولة مثلاً، وهذا ما عزز من دور هذه القائمة، حيث تقوم بتزويد مختلف الأطراف أصحاب العلاقة بالشركة بمعلومات أكثر ملاءمة لإشتقاق المؤشرات المناسبة واللائمة. إذ يمكن الاستفادة من المحتوى المعلوماتي لجدول تدفقات الخزينة في توفير مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم نشاط الشركة، واختبار مدى كفاءتها في تسيير احتياجاتها المالية، وهذا ما يترك بظلاله آثاراً في توفير المناخ الاستثماري للمستثمرين واطمئنانهم على مستقبل استثماراتهم.

Résumé:

Les normes comptables internationales ont donné une grande importance aux états financiers, vu que la norme IAS1 a été vouée à la présentation des états financiers, et la norme IAS7 a traité le tableau des flux de trésorerie. Ce dernier vise à assurer la fourniture d'informations sur les variations de la trésorerie et les équivalents de trésorerie de la société. Ceci afin d'aider les utilisateurs des états financiers à évaluer par exemple la situation de trésorerie en termes de liquidité. Ce qui est a renforcé le rôle de ce tableau qui fournit, aux différentes parties prenantes de la société des informations plus pratiques pour dériver des indicateurs appropriés et nécessaires de la société. Il sera ainsi possible de profiter du contenu du tableau des flux de trésorerie afin de fournir une gamme d'indicateurs financiers qui ne permettront d'être guidés dans l'évaluation de l'activité de la société, et de tester leur efficacité dans la gestion de leurs besoins financiers. Ceci laisse un effet positif dans le climat d'investissement pour les investisseurs, rassurés ainsi sur l'avenir de leurs investissements.

مقدمة:

لقد وسعت التغيرات الاقتصادية في مجتمع الأعمال من الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المعروضة، وذلك لاعتبار أن الإفصاح يستخدم لإظهار وتقديم المعلومات بالخصائص اللازمة لمختلف الأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية مع الشركة، فهو أحد أدوات الاتصال الرئيسية الذي بدونها لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.

من القوائم المالية المهم عرضها حسب معايير *IAS/IFRS* هي جدول تدفقات الخزينة. حيث احتلت المحاسبة عن التدفقات النقدية مكانة مهمة على المستويين الأكاديمي والمهني، ففي عام 1987 صدر عن مجلس معايير المحاسبة *FASB* البيان رقم 95 الذي ألزم فيه الشركات المساهمة الأمريكية بإعداد جدول تدفقات الخزينة بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، كما أكد *FASB* على أن جدول تدفقات الخزينة يقدم معلومات ذات فائدة عن الأنشطة التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية للشركة وكذلك المعلومات الخاصة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية التي تساعد في تحديد السيولة والمرونة والربحية الخاصة بالشركة والمخاطر الحيطية بها.

يتمثل التساؤل الرئيسي في هذا البحث فيما يلي:

ما مدى أهمية إعداد وتحليل المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار *IAS07* في

تقييم وضع الشركة؟ وما انعكاس ذلك في مجتمع الأعمال؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية المعلومات المفصّل عنها من قبل الشركات؟
- كيف تصنف التدفقات النقدية؟ وكيف يتم عرض جدول تدفقات الخزينة؟
- ما فائدة تحليل جدول تدفقات الخزينة للشركة ؟

فرضيات الدراسة:

يستند البحث على الفرضيات التالية:

- تعمل معايير المحاسبة الدولية على توفير معلومات ذات جودة وقابلة للمقارنة.
- تعد قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية في تقييم الوضع النقدي للشركة.
- يمكن تحليل بنود جدول تدفقات الخزينة من ترشيد عمليات اتخاذ القرارات.

المحور الأول: قيمة المعلومات المالية في مجتمع الأعمال

يعتبر العديد من الباحثين أن المعلومات المالية تمثل سلعة اقتصادية، بحيث أن المزايا المنتظرة منها والتكليف المنفقة من أجل الحصول عليها هي التي تحدد قيمتها. ومنه فإن المعلومات المالية المنتجة تغطي ثلاث مجالات اقتصادية في مجتمع الأعمال نبينها في العرض الموالي.

أولاً: قيمة المعلومات المالية في سياق اختيار نظامها

تبرز في هذا السياق قيمة المعلومة من خلال اعتماديتها من قبل متخذي القرارات، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى نظام المعلومات المنتج لهذه المعلومة، من خلال إمكانية أن يكون هذا النظام غير فعال إذا أنتج الكثير من المعلومات، التي من شأنها تعقيد وتأخير اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة إنتاج المعلومات التي قد تؤثر على اتخاذ هذا القرار. من هنا يأتي تبرير الخصائص النوعية للمعلومات لمجلس *IASB* الممثلة في المقاربة عائد /تكلفة. وفقاً للإطار المقترح من *Feltham* و *Demski* في عام 1970 فإن تقييم المعلومات تكون من منظور التكلفة والعائد، وتقدر قيمة المعلومات من وجهة نظر من يقدمها *Evaluateur*¹، هذا الشخص قد يكون هو أو غيره من الذين يستخدمون المعلومات لاتخاذ القرار. فيساهم هذا الإطار في الرد من جهة على الجدل حول سمة النظام المحاسبي، ومن جهة أخرى حول إمكانية اعتبار نظام المعلومات فعال للبعض لاسيما من طرف من قام بتصميمه وتقييمه، ويمكن للنظام نفسه أن يعتبر غير فعال لمتخذي القرار الذين قد يكونون من المستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية.

ثانياً: قيمة المعلومات المالية في سياق السوق

لقد أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية وظيفة أساسية للشركة، وهذا راجع للضغوط من مختلف المستخدمين (السوق المالية، العملاء، الحكومة، المسيرين... الخ). من هنا ينبع التمييز بين الاحتياجات الداخلية للمعلومات والاحتياجات الخارجية التي تتميز باحتياجات الفاعلين في السوق المالي، وهذا يتجلى في دور القوائم المالية من ناحية كونها أدوات لرصد العلاقة بين الشركة ومختلف الأطراف أصحاب العلاقة، ومن ناحية أخرى تساهم في دعم كفاءة السوق. ومنه فإن لجوء الشركة إلى الإفصاح عن معلومات خارج هذا النطاق من شأنه أن يعود بآثار سلبية، من خلال تحقيق السبق وتغليب مصلحة طرف على الآخر الذي يمس بكفاءة السوق المالي، هذه الأحداث أدت ببعض الممارسين على المستوى الاستراتيجي إلى التساؤل فيما إذا

¹CORMIR, D, MAGNAN, M, **Gerald Feltham : L'information comptable vue dans une perspective économique**, Grands auteurs en comptabilité, dirigé par COLASSE, B, collection grands auteurs, France, édition EMS, p : 241.

كان طرف ما يعلم بما سيقوم به الطرف الآخر². وهنا يظهر جليا أن المعلومات دائما مكلفة ليس فقط بالنسبة للشخص الذي ينتج ولكن أيضا لمن يتلقى (استلام ومعالجة المعلومات).

ثالثا: قيمة المعلومات المالية لتقييم الأسهم

أصبحت قيمة المعلومات المالية ذات أهمية متزايدة لاسيما في السوق المالي، حيث يفترض نموذج *Ohlson و Feltham* أن قيمة الشركة تحتوي على عنصرين رئيسيين هما أصولها الصافية (الأصول - الخصوم) وإمكانات النمو (معدل العائد الحقيقي - معدل العائد المتوقع)، لأنه يعتمد على فرضية أن قيمة الأسهم تستند على القيمة الحالية للأرباح المستقبلية، وعلاقة الدخل الشامل في تقييم الشركة يكون من خلال الاستناد على البيانات المالية. بحيث هنالك محللين ماليين وفاعلين آخرين في السوق المالي مهتمين بشكل كبير بنتائج الشركة أكثر من أدائها، في مثل هذه الحالات يمكننا أن نرى استخدام بعض السياسات المحاسبية من طرف الإدارة من أجل تلبية احتياجاتهم. حيث يقوم مسيري الشركات الجيدون بإرسال إشارات فعالة وكفئة ليمكّنو المستثمرين من أن يكونوا قادرين على التمييز بين الشركات الجيدة من الرديئة، وثانيا تشجيعهم على ردع مسيري الشركات السيئون، ومع ذلك فإن مصلحة المسيرين تقودهم إلى إظهار أداء الشركة للمساهمين (لحفظ وظائفهم، على سبيل المثال) هذا المبدأ هو أداة فعالة للحد من عدم تماثل المعلومات³.

المحور الثاني: الأبعاد المالية للإطار التصوري لمجلس IASB

يوصف في العادة الاقتصاد الراهن باقتصاد المعلومات. حيث تضاعفت مصادر ووسائل نقل المعلومات وفي نفس الوقت انخفضت تكاليف الجمع، التخزين، المعالجة والنشر بشكل عام. ومع ذلك - وبسبب طابعها القانوني- قد تكون الأرقام المحاسبية محل تفضيل مقارنة بمصادر أخرى للمعلومات من قبل المستثمرين، خاصة إذا كانت هذه المصادر الأخرى غير متاحة أو لا يمكن الوصول إليها من قبل المستعملين⁴. بالنسبة للعديد من الشركات، بما في ذلك الشركات غير المدرجة في السوق المالي، المعلومات المحاسبية تمثل المعلومات الوحيدة المتاحة أو التي يمكن الوصول إليها للتعرف على قيمة الشركة.

² CORMIR, D, MAGNAN, M, *op cit*, p : 245.

³ CORMIR, D, MAGNAN, M, *op cit*, p : 247.

⁴ DUMONTIER, P, *Information comptable et création de valeur : le cours de bourse ne suffit pas*, Revue française de gestion, 1999, N° 122, pp: 99-105.

إن الإطار التصوري المحاسبي ينص على أن الهدف من المحاسبة هو تقديم المعلومات ذات الصلة إلى المستخدمين الحاليين والمحتملين خاصة المستثمرين⁵. ويفترض أن احتياجاتهم تغطي احتياجات معظم مستخدمي القوائم المالية⁶. ونحن نتساءل هنا عن قيمة القابلية للمقارنة للمعلومات في الأسواق المالية؟

أولاً: حدود قابلية المعلومات للمقارنة في ظل معايير IAS/IFRS

يناط بالمحاسبة المالية تقديم معلومات موثوق بها، والتي تمكن مختلف أصحاب المصلحة من اتخاذ القرارات المناسبة واتخاذ تدابير فعالة بالاعتماد عليها. بيد أن المعلومات الموثوقة لا تضمن في حد ذاتها صحة القرارات، باعتبار أن العلاقة بين مستخدمي المعلومات المالية واتخاذ القرارات غير محددة.

إن الدراسات التي تحاول قياس درجة التوحيد المحاسبي داخل وبين البلدان، واختبار العلاقة المحتملة بين جودة المعلومات والتوحيد المحاسبي هي متباينة في هذه القضية، فمن الصعب القياس الكمي لهذه العلاقة، في حين أنه وبطريقة أكاديمية يمكن قياس أهمية قابلية المعلومات المالية للمقارنة في الأسواق المالية وما لها من تأثير جوهري على مختلف المستخدمين للمعلومات وهذا انطلاقاً من أن المحاسبة تمثل لغة، وحقيقة وجود لغة مشتركة بين الأطراف الفاعلة في الأسواق المالية تستوجب تعزيز الشفافية في هذه المعلومات. ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن اعتماد معايير IAS/IFRS كمرجعية محاسبية لا يقلل إلى حد الصفر الاختلافات في الممارسات المحاسبية⁷.

إن الفكرة القائلة بأن الاهتمام الرئيسي لمعايير IAS/IFRS يكمن في توحيد القواعد المطبقة على جميع الشركات لا سيما المدرجة منها يمكن أن تكون نسبية، حتى وإن كان التوحيد المحاسبي يسهل عملية تطوير الأسواق المالية الدولية⁸، فتطبيق معايير IAS/IFRS يعني وجود تقارب في اتجاه نموذج المحاسبة الأنجلوسكسونية التي تركز على تشجيع الاتجاه إلى توفير المعلومات المالية لاحتياجات المستخدمين، وبشكل

⁵ QUIRYP, LE FUR, Y, *Actualité : Quelques réflexions sur les évolutions actuelles de la comptabilité et les projets de l'IASB*, La lettre Vernimmen.net, 2004, n° 26, 2004, disponible sur <http://www.vernimmen.net/>, consulter le 12/03/2014.

⁶ COLASSE, B, *IFRS : un défi et une opportunité pour l'enseignement de la comptabilité*, Revue Française de Comptabilité, N° 385, 2006, pp : 37-40.

⁷ DISLE, C, NOEL, C, *La révolution des normes IFRS: Convergence de la Comptabilité ver la finance?*, Ecole de Management, Grenoble, p: 08.

⁸ DANDON, O, *Les professionnels de la finance face aux normes comptables IFRS/IAS*, Cahiers du CEREN, 2003, p: 54.

أكثر تحديدا إلى فئة خاصة من المستخدمين وهم المستثمرين باعتبار فائدة المحاسبة تكمن في أهميتها في عمليات صنع القرار.

ثانيا: معايير IAS/IFRS وملائمة المعلومات للمستثمرين

يمكن ترجمة ملائمة المعلومات المالية في مدى قدرتها على تقدير المردودية الحقيقية للشركة وقوتها التفسيرية للقيمة السوقية للشركة⁹. وفي العموم ينظر للملائمة حسب مقياسين: محتوى المعلومات الجوهري أو المضمون، ومحتوى المعلومات المتكرر أو الزائد. حيث يعبر محتوى المعلومات الجوهري عن الأرقام المحاسبية التي تقدم معلومات إضافية بالنسبة للمعلومات الموجودة أو المتاحة، بينما محتوى المعلومات الزائدة عن الحاجة يعني أن محتوى المعلومات تعكس جميع المعلومات المتحصل عليها في مكان آخر من قبل نفس المستخدم.

فملائمة القوائم المالية المسجلة لمصاريف البحث والتطوير مثلا ضمن التكاليف ربما سوف تتحسن عندما يتم استيفاء الشروط اللازمة للتسجيل، وهذا التعديل يكون إشارة واضحة على النتائج المستقبلية والمخاطر المحتملة. حيث بينت الدراسة التي قام بها KROHN وآخرون في 1998 أن تثبيت مصاريف البحث والتطوير في الدول الأوروبية زاد من ملائمة المعلومات المالية المفصح بها¹⁰. هذا التوضيح يسمح لنا بإثبات وجود صلة تجريبية بين الإطار المحاسبي وملائمة المعلومات المحاسبية للأسواق المالية، وعلاوة على ذلك فإن واحدة من بين أهداف اعتماد معايير IAS/IFRS هو مضاعفة المعلومات المالية المتاحة سواء من حيث توقيتها أو المجال الذي تغطيه. ويمكن تحليل هذا التضاعف كعنصر من عناصر تعزيز ملائمة القوائم للمالية.

ثالثا: اكتمال واتساق المعلومات المحاسبية معيار ملائمتها

هناك الادعاء من بعض الباحثين بأن الأرقام المحاسبية الزائدة عن الحاجة تعبر عن الماضي، في حين يهتم المستثمر فقط بالمستقبل. في الواقع إذا قدرنا التزامات الشركة القانونية فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المحاسبة، يبدو لنا أن نشر الشركات للقوائم المالية بضعة أسابيع أو أشهر بعد وقوع الحدث الذي تترجمه المعلومات المالية ليست بالضرورة لم يعد له فائدة، فانطلاقا من هذه المعلومات التاريخية نستطيع بناء نموذج للتنبؤ بالمستقبل. علاوة على ذلك فإن الأسواق المالية تحتاج إلى معلومات إضافية إلى المعلومات المالية المتاحة من أجل تقييم الشركات. من هنا تظهر فائدة الأرقام المحاسبية وأهمية إدماجها في سياق تقييم الشركات، من

⁹ FRANCIS, J, SCHIPPER, K, *Have financial statements lost their relevance?*, Journal of accounting research, 1999, p: 319.

¹⁰ DISLE, C, NOEL, C, *op cit*, p: 15.

خلال ملائمتها لشروط وخصائص شركة، مثل المستوى التكنولوجي، ومراحل التطور وفرص النمو....¹¹

بالإضافة إلى ما سبق، من الملائم تكريس التجديد الذي عرضته معايير *IAS/IFRS*. حيث أن ممارسات الشركات الكبيرة في مجال الاتصال المالي تكشف بأن هذه الأخيرة لا تقتصر عادة على المتطلبات القانونية الدنيا، بل تسعى إلى تقديم معلومات دائمة ومنظمة. حجة أخرى كثيراً ما تستخدم للدفاع عن أطروحة بأن أكبر ملائمة للمعلومات المحاسبية هي التي أعدت في إطار المعايير المحاسبة الدولية من خلال استخدام مبدأ القيمة العادلة في عمليات القياس والتقييم التي تقوم بها الشركة، هذا المبدأ يمثل حجر الزاوية في معايير *IAS/IFRS*، وهذا في حد ذاته يشير إلى التحول من نهج المحاسبة القانونية والتاريخية إلى المحاسبة من مدخل اقتصادي من خلال تركيزه أكثر على الواقع.¹²

المحور الثالث: تدفقات الخزينة وتطور الحاجة إليها

يعتبر جدول تدفقات الخزينة حديث العهد نسبياً، وقد شهد منذ نشوئه تطوراً ملحوظاً، فقبل أن يصل إلى شكله المعاصر مرّ بعدة تطورات هامة، حيث كانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرضه بصفة طوعية في نهاية الخمسينات وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى قائمة "من أين جاءت الأموال ؟ وإلى أين ذهبت؟"¹³، لكن البداية في الدراسة كانت تحت إشراف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1961، حيث أوصى بإصدار قائمة بعنوان "قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي" بحيث تخضع لفحص المراجع الخارجي¹⁴، وفي سنة 1963 أوصى المجمع نفسه في الرأي رقم (03) منه بضرورة الالتزام باتباع المعايير المهنية وذلك سواء في إعدادها أو في متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى أيضاً بتعديل تسميتها إلى قائمة "مصادر الأموال واستخداماتها"، وفي سنة 1970 أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية *SEC* بياناً رقم 117 ألزمت فيه الشركات المسجلة في البورصات بإعداد هذه القائمة ضمن قوائمها الأساسية، تلاها إصدار الرأي رقم 19 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1971 والذي أوصى فيه بتغيير مسمى القائمة إلى "قائمة التغيرات في

¹¹ DISLE, C, NOEL, C, *op cit*, p: 17.

¹² DISLE, C, NOEL, C, *op cit*, p: 18.

¹³ - محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة 04، دار وائل،

الأردن، 2007، ص 479.

¹⁴ - وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 533.

المركز المالي" وألزم كل الشركات بإعدادها وخضوعها للتدقيق من طرف المراجع الخارجي، وفي سنة 1987 تغيرت التسمية لتصبح جدول تدفقات الخزينة بناء على البيان رقم 95 الصادر عن FASB.

أولاً: معايير المحاسبة الدولية و جدول تدفقات الخزينة

انطلاقاً من أهمية التدفقات النقدية وأهمية تتبع حركتها خلال فترة مالية معينة، أصدرت لجنة IASC في سنة 1992 المعيار المحاسبي الدولي رقم 07-المعدل- الذي يقضي بإعداد وعرض هذه القائمة واعتبارها جزءاً من القوائم المالية، كما ترك للشركة حرية الاختيار في إعداد هذه القائمة إما استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة وقد أشار ضمناً إلى أفضلية الطريقة المباشرة¹⁵.

لم يصدر المعيار السابع الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية والخاص بجدول تدفقات الخزينة مباشرة، بل مرّ بعدة مراحل¹⁶، حيث كان يهدف إلى إلزام الشركات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية والنقدية المعادلة، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية³، لأن القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تتطلب تقييم قدرة المؤسسة الشركة على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات. حيث صمّمت هذه القائمة لتحقيق أغراض مختلفة منها¹⁷:

- معرفة المركز النقدي للشركة.
- تقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية؛
- يعتبر جدول تدفقات الخزينة أداة لتقييم السيولة وربحية الشركة؛
- تقييم مدى قدرة الشركة على مواجهة وسداد التزاماتها وكذا مدى قدرتها على توزيع الأرباح؛
- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن النقد المستلم والمدفوع خلال الفترة المالية، وبالتالي بإمكانهم تقييم مدى قدرة الشركة على توليد النقد أو ما يعادله¹⁸؛

¹⁵ - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 480-481.

¹⁶ - فتيحة بوهرين، صالح مرازقة، الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، الجزائر، 2014، ص 170.

³ - مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 02، سنة 2002 متاح على،

www.ascasociety.org/magazine.aspx?&large-ar consulte le 02/04/2015.

¹⁷ - خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 40.

¹⁸ - A. Sadou et autres, Manuel de comptabilité, Edition Berti, Algérie, 2010, p 257.

ثانياً: الإفصاح وفق المعيار (IAS07)

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها عدة فوائد في حالة استخدام هذه القائمة مع القوائم المالية الأخرى، فانه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي وقدرتها في التأثير على المقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالباً كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها. كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية. وتفيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في قياس قدرة الشركة على توليد النقدية وما يعادها وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل تقديرات والمقارنات فيها يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف الشركات³. فحسب المعيار المحاسبي الدولي IAS07 فان قائمة التدفقات النقدية يجب أن تظهر حركة النقدية خلال فترة معينة مبوبة ومصنف حسب الأنشطة المتعلقة بها، وسوف نبين فيما يلي أنواع هذه الأنشطة ومضامينها³:

- **الأنشطة التشغيلية:** وهي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات الشركة التشغيلية.
- **الأنشطة الاستثمارية:** وتتمثل في الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي تعتبر نقدية معادلة، وترجع أهمية عرض التدفقات لتوضيح إلى مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.
- **الأنشطة التمويلية:** وهي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم مكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالشركة، وهي تفيد في التنبؤ بالحقوق المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للشركة .

كما اعتبار الاستثمارات كنقدية معادلة إذا كانت قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية، وان لا تكون عرضة لمخاطر هامة من حيث التغير في قيمتها، ولذلك فان أية استثمارات يمكن اعتبارها نقدية معادلة فقط

³- Grégory.H, *lire les états financiers en IFRS édition*, Paris, organisation, 2004., p: 195.

³ - مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 02، سنة 2002، مرجع سابق، ص ص:12-14.

إذا كانت ذات آجال تستحق في حدود ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها²، وحسب هذا التعريف فإنه يستثنى الاستثمارات في الأسهم إلا إذا كانت تمثل في جوهرها نقدية معادلة.

ثالثاً: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

إن قواعد عرض التدفقات النقدية تختلف حسب نوع التدفق النقدي سواء كان تشغيلي أو استثماري أو تمويلي، ولأجل التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية يميز المعيار *IAS07* بين طريقتين للعرض¹⁹.

الفرع الأول: الطريقة المباشرة

تقوم فكرة هذه الطريقة على أساس أن الإفصاح عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية يوفر معلومات مهمة لمستعملي القوائم المالية عن الوضع المالي²⁰، فهذه الطريقة تقوم على حساب المتحصلات والمدفوعات الفعلية بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلاً؟ وكم دفع فعلاً؟ لكل عنصر من عناصر الدورات الرئيسية الثلاث لنشاط الشركة.

الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة

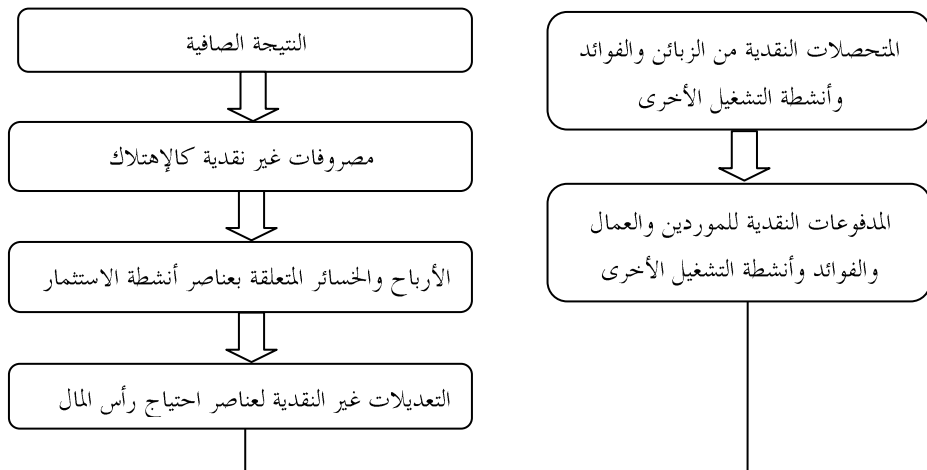
بموجب هذه الطريقة، وكما ورد في المعيار *IAS07* فإنه يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المعد وفقاً لأساس الإستحقاق بأثر العمليات ذات الصبغة غير النقدية. وهذه الطريقة تعترتها بعض الانتقادات كصعوبة التعرف الأنشطة التشغيلية للشركة، وعدم معرفة الأنشطة التي أدت إلى توليد النقدية.

شكل رقم (01): يوضح الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة الطريقة المباشرة
الطريقة غير المباشرة

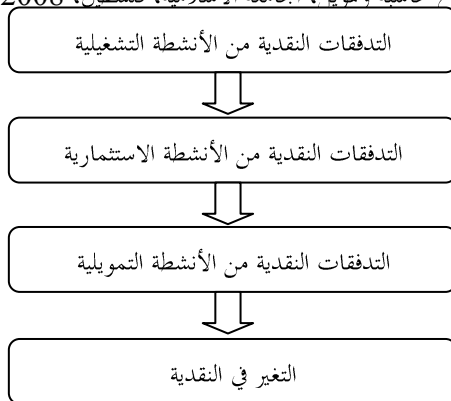
² – Benait, lebrun , " la trésorerie et ses équivalents présentation et évaluation en IFRS", p :3 dans R.F.C N386 Mars 2006.

¹⁹ طارق حمادة: التقارير المالي، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص: 258-259 .

²⁰ – محمد أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة 02، دار المريخ، السعودية، 2009، ص 235.



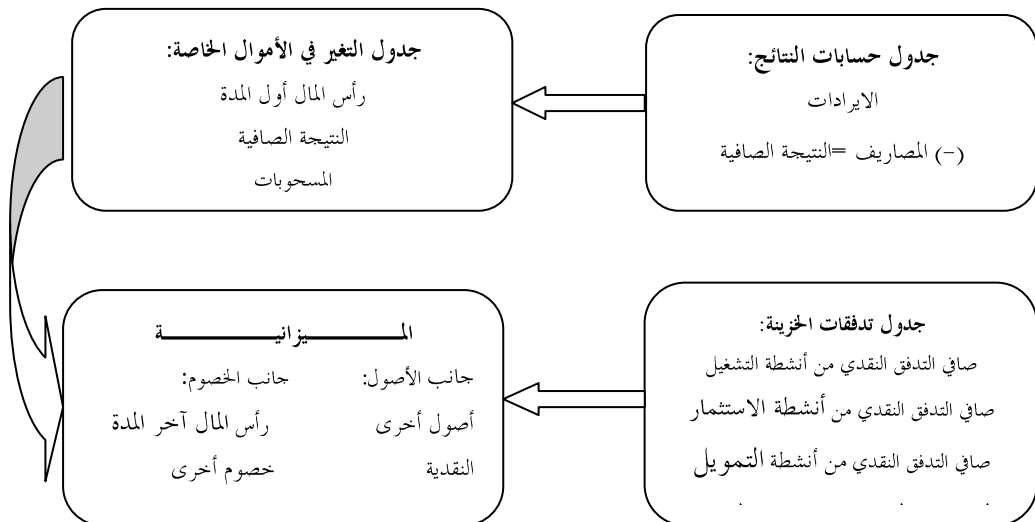
المصدر: سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مذكرة ماجستير، فرع محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، ص 82.



رابعا: موقع قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الشركة، فمن خلالها يمكنهم التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج إلا أنّ القوائم المالية لا تخلو من انتقادات توجه إليها لعدة أسباب، لكن هناك جهود حثيثة تبذل من طرف مجلس *IASB* للتقليل منها.

شكل رقم (02): العلاقات بين القوائم المالية



المصدر: طارق حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص35

حيث تعكس القوائم المالية معلومات مختلفة عن الأحداث الاقتصادية والمعاملات التي تخص الشركة، لذلك لا يمكن لأي قائمة بمفردها أن تلي كافة احتياجات مستعملها، لذلك من الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى، أي أن هناك بعض المعلومات تتدفق من قائمة لأخرى وذلك على النحو التالي²¹:

- صافي الدخل الذي يمثل النتيجة الصافية للدورة في جدول حسابات النتائج سوف يظهر كأحد بنود جدول التغير في الأموال الخاصة.
- رصيد رأس المال آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لجدول التغير في الأموال الخاصة سوف يظهر كأحد بنود الميزانية.

²¹ - طارق حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص: 33-34.

- رصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لجدول تدفقات الخزينة سوف يظهر ضمن أصول الميزانية.

الخوار الرابع: بناء جدول تدفقات الخزينة

نظرا لأهمية البحث كونه يتعلق بتحليل قائمة أساسية من القوائم المالية، تم التطرق إلى دراسة حالة تطبيقية حول كيفية إعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في سبيل تقوية و تعزيز الجانب النظري. وكانت موضوع الحالة التطبيقية الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين بالبويرة، التي هي من بين أهم الهيئات التي تخدم المصلحة العامة، حيث تعمل ضمن نظام يتسم بالتناسق بين مصالحها المختلفة لتحقيق أهدافها ضمن الإمكانيات المتاحة لها. حيث بدأت الوكالة في تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01 وبالتالي قيامها باعداد جدول تدفقات الخزينة.

باستخدام المعلومات المتاحة من الوكالة العقارية يتم إعداد و عرض جدول تدفقات الخزينة، إضافة إلى تحليل مقاييس التدفقات النقدية .

أولاً: إعداد وعرض جدول تدفقات الخزينة

سيكون الحديث في هذا العنصر عن كيفية حساب (تقرير) التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية وفق الطريقتين المباشرة باعتبارها الطريقة المفضلة من قبل معايير المحاسبة الدولية.

جدول رقم(01):حساب التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة لسنة 2013

المبلغ	مجموع الحسابات الداخلة في البند	العمليات الحسابية لبنود الأنشطة التشغيلية
1424779715,41	ح/ -70 - ح/ 709 + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات + ح/ 74 - التغير في ح/ -41 التغير في ح/ -487 التغير في ح/ 467.	التحصيلات المستلمة من الزبائن
1444267003,04	التغير في ح/ 3 + ح/ -60 - ح/ 609 + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والخدمات + ح/ 61 + ح/ 62 - ح/ 63 التغير في ح/ -40 التغير في ح/ -42 التغير في ح/ -43 التغير في ح/ 44 + ح/ -64 التغير في ح/ 486.	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
408116,61	ح/ 66 + ح/ 627.	الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة
27571435,00	ح/ -695 التغير في ح/ 444	الضرائب على النتائج المدفوعة
5181150,40	(ح/ 77 - ح/ 75) - (ح/ 67 + ح/ 65)	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

أهمية إعداد وتحليل المعلومات حول التدفقات النقدية في مجمع الأعمال -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية- العدد الثامن

مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"

العمليات الحسابية لبنود الأنشطة الإستثمارية		
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية	التغير في حـ/ 04 + التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية + القيمة الحسابية الصافية للتنازل عن القيم المادية والمعنوية .	9025468,22
تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية	وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية. لم تتنازل الوكالة عن أية قيم ثابتة مادية أو معنوية	
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية	التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة الحسابية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المالية	الوكالة لم تقم بحيازة أي قيم ثابتة مالية
تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة المالية	وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية	لم تتنازل الوكالة عن أية قيم ثابتة مالية
الفوائد المحصلة عن توظيفات الأموال	حـ/76	لا تقوم الوكالة بتوظيف أموالها
حخص وقسائم النتائج المحصل عليها		لا توجد أي حخص و قسائم متحصل عليها
العمليات الحسابية لبنود الأنشطة التمويلية		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	التغير في حـ/ 101 + التغير في حـ/ 103	لا توجد
الحخص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	حـ/ 12 - التغير في حـ/ 106	لا تقوم الوكالة بأية توزيعات
التحصيلات المتأتية من القروض	التغير في حـ/ 16 + تسديدات القروض في السنة المالية	7076500,00
تسديدات القروض ومختلف الديون المتشابهة	التحصيلات المتأتية من القروض - التغير في حـ/ 16	

وتتم حساب المبالغ لسنة 2014 بنفس مكونات هذه البنود، ونبين ذلك في جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة (الطريقة المفضلة) لكل من سنة 2013 و2014 كما هو موضح في العرض الموالي.

اليـــــــــــــــان	2013	2014
تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية		
التحصيلات المستلمة من الزبائن	1424779715,41	1475450967,96
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-1444267003,04	-1477217611,86
الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة	-408116,61	-3420157,75
الضرائب على النتائج المدفوعة	-27571435,00	-4196080,00
تدفق الخزينة قبل العناصر غير العادية	-47466839,24	-9382881,65
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	5181150,40	4313923,20
تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية	-42285688,84	-5068958,45
A		
تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية		
مدفوعات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية	-9025468,22	-21037210,48
تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة الاستثمارية	-9025468,22	-21037210,48
B		
تحصيلات ناتجة عن القروض	7076500,00	
تسديد القروض ومختلف الديون المشابهة		-950000,00
تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التمويلية	7076500,00	-950000,00
C		
تغير الخزينة للدورة (A+B+C)	-44234657,06	-27056168,93
رصيد الخزينة وما يعادلها في بداية الدورة	94578165,19	50343508,13
رصيد الخزينة وما يعادلها في نهاية الدورة	50343508,13	23287339,20
تغير الخزينة للدورة	-44234657,06	-27056168,93
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	-51319045,21	-67899621,31

يلاحظ في العموم أنَّ تغير الخزينة بقي سالبًا خلال السنتين محل الدراسة، إلا أنَّه شهد انخفاضًا (تحسُّنًا) سنة 2014 بنسبة 39% مقارنة بسنة 2013، وعن الأسباب التي أدت إلى تحقيق ذلك، فإنه يمكن رصد هذا التحسن من التغيرات التي حدثت في الأنواع المختلفة من الأنشطة، فبالنسبة للأنشطة التشغيلية تقلصت قيمة

العجز خلال 2014 بنسبة 88% مقارنة بسنة 2013 وهذا التغير الجوهرى الذي حدث في الأنشطة التشغيلية راجع إلى ارتفاع قيمة التحصيلات المستلمة من الزبائن بنسبة 4% خلال 2014 مقارنة بـ 2013. أما بالنسبة للمبالغ المسددة للموردين والمستخدمين فقد ارتفعت هي الأخرى لكن ليس بنفس وتيرة التحصيلات المستلمة من الزبائن، حيث ارتفعت بنسبة 2% خلال 2014 مقارنة بسنة 2013، كما شهدت الضرائب المدفوعة انخفاضاً سنة 2014 بنسبة 85% مقارنة بسنة 2013، ما ترتب عنه انخفاض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة. مما سبق يمكن القول أن العجز المحقق في صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي راجع أساساً إلى المبالغ الواجب تحصيلها ولم تتم بعد من الزبائن، حيث أن طبيعة نشاط المؤسسة (تسيير وتنظيم عقاري) والذي يتعدى السنة المالية يتطلب التمديد في آجال التحصيلات، إضافة إلى أن التسبيقات المتحصل عليها من الزبائن لا تغطي قيمة التسديدات للموردين، ما يدل على أن عمليات التشغيل هي مستخدمة أكثر للنقدية وليست منتجة للنقدية.

فيما يخص للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية فإنه يلاحظ ارتفاع قيمة الأصول الثابتة المكتناة، حيث قدرت سنة 2014 في حدود 21000000,00 مقارنة بسنة 2013 أين بلغت في حدود 9000000,00 أي بنسبة زيادة قدرها 13%، الأمر الذي ساعد على ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية بالمقابل لم تحصل الشركة على أية تدفقات نقدية داخلية ناتجة من تحصيلات التنازل عن الأصول الثابتة أو أي مصدر آخر من النشاط الإستثماري.

فيما يتعلق بالدورة التمويلية فالشركة تلجأ إليها في حالة عدم تغطية خزينة دورة التشغيل لدورة الاستثمار، وفي حالتنا هذه ساهمت خزينة كلا الدورتين سلباً في تكوين الخزينة النهائية، والملاحظ حول صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية هو الانخفاض بنسبة 113% خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وعن الأسباب التي أدت إلى هذا التغير هو حصول المؤسسة على قرض (تمويل خارجي) سنة 2013 أما في السنة التي تلتها فلم تقم إلا بتسديد جزء من القرض.

ثانياً: تحليل مقاييس جدول تدفقات الخزينة

يتمتع جدول تدفقات الخزينة بدور هام في اتخاذ القرارات المالية، وتشكل مقاييس (مؤشرات) التدفقات النقدية أسلوباً مهماً من أساليب التحليل وتقييم الأداء في الشركة.

1: حساب مؤشرات التدفقات النقدية

من خلال المعطيات والمعلومات المقدمة من جدول تدفقات الخزينة، يمكن حساب مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتدفقات النقدية.

جدول رقم (03): مؤشرات التدفقات النقدية للفترة (2013/2014)

السنة		البيان
2014	2013	
0,23	4,68	مؤشر تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
(0,008)	(0,047)	مؤشر التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال
-	(0,78)	مؤشر التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.
(0,001)	(0,019)	مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الخصوم المتداولة
(0,001)	(0,017)	مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحث

2: تحليل مؤشرات التدفقات النقدية

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

• بالنسبة لمؤشر تغطية النقدية

قدرت النتيجة بـ 4,68 سنة 2013 حيث بلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في حدود (42000000,00) أما إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فقد كانت في حدود (9000000,00)، هذا ما يشير إلى أن العجز المحقق في دورة الاستغلال يمثل أكثر من 4 مرات التدفق الحاصل في دورتي الاستثمار والتمويل، أما في سنة 2014 فقد بلغت النتيجة 0,23 حيث قدر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في حدود (5000000,00)، أما إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فقد بلغت في حدود (22000000,00)، هذا ما يدل على ضعف وعدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

• بالنسبة لمؤشر التدفق النقدي التشغيلي

بلغت النتيجة سنة 2013 مقدار (0,047)، حيث قدر صافي التدفق النقدي من التشغيل في حدود (420000000,00) أما رقم الأعمال فكان في حدود 900000000,00 وتشير النتيجة إلى ضعف واضح في سياسة الائتمان المتبعة من قبل الشركة، أما في سنة 2014 أين بلغ صافي التدفق النقدي التشغيلي في حدود (5000000,00) وقدر رقم الأعمال في حدود 600000000,00 بلغت النتيجة مقدار (0,008) هذا ما يشير إلى أن الشركة تعاني من ضعف في تحصيل نقديتها من الزبائن.

• بالنسبة لمؤشر التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة

من الأنشطة التمويلية

قدرت النتيجة سنة 2013 بـ (0,78) حيث بلغت التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية في حدود 7000000,00 أما التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية فقد سجلت في حدود (9000000,00)، وهذا ما يفسر المساهمة الجيدة للمصادر الخارجية في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، أما خلال 2014 فقد كانت التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية معدومة.

• بالنسبة لمؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

قدرت النتيجة سنة 2013 بـ (0,019) حيث بلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في حدود (420000000,00) أما قيمة الخصوم المتداولة فقد بلغت في حدود 20000000000,00 وهذا ما يدل على أنه رغم ما سدد للموردين إلا أنه لا يزال هناك ضعف. فحجم الخصوم يثقل الشركة، أما سنة 2014 سجلت نتيجة بمقدار (0,001) حيث قدر صافي التدفق النقدي من التشغيل في حدود (5000000,00) وبلغت قيمة الخصوم المتداولة في حدود 30000000000,00 وهذا ما يفسر عدم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية كافية لمقابلة وتغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

• بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

خلال سنة 2013 سجلت نتيجة قدرها (0,017) حيث بلغ التدفق النقدي الصافي من التشغيل في حدود (420000000,00) وبلغ إجمالي الأصول في حدود 24000000000,00، هذا ما يفسر وجود عجز (مبالغ غير محصلة من الزبائن، مخزونات معتبرة...)، أما في سنة 2014 فقد بلغت النتيجة (0,001) أين كانت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في حدود (5000000,00) و إجمالي الأصول في حدود 34000000000,00 وهذا ما يوضح عدم قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

الخاتمة

إن المفاهيم الخاصة بأهداف القوائم المالية وجودة المعلومات، والخاصة كذلك بالقوائم المالية الأساسية والعناصر التي يجب أن تحتويها و يتم الإفصاح عنها، تغير في إطار التوجه المحاسبي العالمي الجديد. حيث أصبحت المعلومة تخدم أطرافاً داخلية وخارجية، ولم تعد تتمثل هذه الأطراف في الاحتياجات على المستوى المحلي فقط، كما أصبحت جودة المعلومات ضرورة لا مفر منها لترشيد متخذي القرارات، ما أدى بالاستجابة إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01. إذ أن الإفصاح في ظل التطورات الاقتصادية يجب أن يأخذ منحى آخر يتعدى احتياجات مستخدمي القوائم المالية المحليين، إلى مستخدمين لهم متطلبات تختلف في نوعيتها وحجمها ودرجة تفصيلها ودقتها.

دراسة مدى تحقق الفرضيات المعتمدة في البحث:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى التي تقوم على أن معايير المحاسبة الدولية تعمل على توفير معلومات ذات جودة وقابلة للمقارنة فقد ثبت صحة ذلك، وهذا اعتماداً على ما تطرقنا له في الجانب النظري من هذا البحث، فالمعلومات المالية هي التي تقدم بها الشركات وضعها المالي وأدائها وتدفعاتها النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي القوائم المالية والتي يجب أن تتضمن معلومات شفافة وتتمتع بالمصادقية اللازمة والدقة المطلوبة، حتى يمكن استخدامها في مجال ترشيد القرارات وتحسين العملية التسييرية، وهو ما توفره معايير المحاسبة الدولية.
- أما بخصوص الفرضية الثانية فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات أكثر تفصيلاً وبصورة أوضح عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في الشركة، كما أنها تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر وفرة عن الأنشطة التشغيلية، وبذلك فهي توفر معلومات أكثر إفادة وملاءمة وهذا ما يتماشى مع متطلبات الإفصاح.
- أما فيما يتعلق بالفرضية الأخيرة والتي تنص على أن تحليل بنود جدول تدفقات الخزينة يمكن من ترشيد عملية اتخاذ القرارات فقد تم إثبات هذا الفرض، حيث يكشف التحليل المالي باستخدام النسب عن مواطن الضعف والقوة في نشاط الشركة، كما يعمل على تقييم الأرباح وسيولة الشركة بحيث يوفر للمحللي الإلتئمان ومحللي الأوراق المالية المعلومات الملائمة من أجل عملية التخطيط واتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية.

نتائج البحث:

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تشكل المعايير المحاسبية الدعامة الأساسية للعمل المحاسبي حيث توجه نوعية المنتوجات المحاسبية والمتمثلة في القوائم المالية قصد إنتاج معلومات شفافة وقابلة للمقارنة من أجل ترشيد اتخاذ القرارات .
- القوائم المالية ليست وسائل متنافسة في مجال الإفصاح المحاسبي، بل هي مكملة لبعضها البعض .
- إنّ إظهار التغير في النقدية وتوزيع بنود التدفقات النقدية على الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية يساعد على تقييم الوضع المالي للشركة، واتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم نتيجة لتوفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الدورة المالية.
- تعتبر المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة أداة هامة لتقييم سيولة الشركة وتحديد مواطن الضعف والقوة في نشاط الشركة.
- يتصف جدول تدفقات الخزينة بدرجة عالية من الموضوعية لأنه يأخذ بعين الاعتبار الإيرادات المحصلة فعلا والنفقات المسددة فعلا.
- يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية المهمة التي تفسّر المركز المالي للشركة، كما أنّ التوجهات المحاسبية الدولية تنصب على هذه القائمة باعتبارها توفر معلومات دقيقة تعتمد على الأساس النقدي.
- إهمال الشركة محل الدراسة استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تحليل جدول تدفقات الخزينة.
- التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بقي سالباً خلال سنوات الدراسة، ما يشير إلى أنّ عمليات التشغيل هي مستخدمة أكثر للنقدية وليست منتجة للنقدية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الأردن، 2000.
- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مذكرة ماجستير، فرع محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، ص طارق حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- طارق حمادة، التقارير المالي، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000.
- فتيحة بوهرين، صالح مرازقة، الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، الجزائر.
- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 02، سنة 2002.
- محمد أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة 02، دار المريخ، السعودية، 2009.
- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة 04، دار وائل، الأردن، 2007.
- وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

المراجع باللغة الأجنبية

- A. Sadou et autres, Manuel de comptabilité, Edition Berti, Algérie, 2010.
- Benait, lebrun , " **la trésorerie et ses équivalents présentation et évaluation en IFRS** ", p :3 :dans R.F.C N386 Mars 2006.
- COLASSE, B, **IFRS : un défi et une opportunité pour l'enseignement de la comptabilité**, Revue Française de Comptabilité, N° 385, 2006.
- CORMIR, D, MAGNAN, M, **Gerald Feltham : L'information comptable vue dans une perspective économique**, Grands auteurs en comptabilité, dirigé par COLASSE, B, collection grands auteurs, France, édition EMS.
- DANDON, O, **Les professionnels de la finance face aux normes comptables IFRS/IAS**, Cahiers du CEREN, 2003.
- DISLE, C, NOEL, C, **La révolution des normes IFRS: Convergence de la Comptabilité ver la finance?**, Ecole de Management, Grenoble.

- DUMONTIER, P, **Information comptable et création de valeur : le cours de bourse ne suffit pas**, Revue française de gestion ,1999, N° 122.
- FRANCIS, J, SCHIPPER, K, **Have financial statements lost their relevance?**, Journal of accounting research, 1999.
- Grégory.H, **lire les états financiers en IFRS édition**, Paris, organisation, 2004.
- QUIRY P, LE FUR, Y, **Actualité :Quelques réflexions sur les évolutions actuelles de la comptabilité et les projets de l'IASB**, La lettre Vernimmen.net, 2004, n° 26, 2004.
- www.ascasociety.org
- www.iasplus.com
- www.focusifrs.com
- www.ifrs.org